AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان النقدي (العراق حالة دراسية

م. م. ضياء عبد الرزاق حسن

جامعة ديالى/ كلية الإدارة و الاقتصاد

A.t. Diaa Abd-Al Razaaq Hassan

Diyala University \college of Administration and Economics

diaarazaq@uodiyala.edu.iq

ملخص البحث:

تُعدّ ظاهرة التضخّم المشكلة الأساس التي تواجهها البنوك المركزية في العالم و التي تنشأ أساسا وكما أكّدت المدرسة النقدية من ارتفاع حجم المعروض النقدي في الاقتصاد بالنسبة للمعروض السلعي، و هنالك العديد من الأدوات التي تمتلكها البنوك المركزية للسيطرة على حجم المعروض النقدي من خلال نقل السياسة المقترحة للبنك المركزي إلى المصارف و ثَمّ إلى الاقتصاد الحقيقي، لذلك فالبحث الحالي يحاول التركيز على نسبة الاحتياطي القانوني كأداة من أدوات السياسة النقدية في التأثير على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان النقدي في العراق، و تتمثّل الحدود الزمانية للبحث بالمدة 2008-2020 بواقع بيانات ربع سنوية، و من خلال النموذج القياسي الذي استخدم فيه نموذج Ardl توصّل البحث إلى وجود تأثير و علاقة عكسية في الأجل القصيرما بين نسبة الاحتياطي القانوني معبرا عنها بحجم الاحتياطي القانوني للمدّة السابقة و قدرة المصارف التجارية في منح القروض في المدّة الحالية و هذا يتطابق مع فرضية البحث، و هذا التأثير ينعدم في الأجل الطويل على الرغم من ان البنك المركزي العراقي عمل على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على إجمالي الودائع من أجل تحفيز المصارف بالاتجاه نحو السوق، في حين الاحتياطي الفائض كان مرتفعا طيلة مدة البحث على الرغم من اتجاه الائتمان النقدي نحو الارتفاع لكن ليس بالحجم الكبير الذي يوازي تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، و هذا يؤكد على تحفظ المصارف على الأموال المودعة لديها و عدم الاتجاه نحو السوق بشكل كبير و الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي العراقي على شكل احتياطي فائض فضلاً عن النسبة القانونية المفروضة عليها من قبل البنك المركزي العراقي بموجب القانون ، لذلك توصي الدراسة بالاهتمام بالقطاع الحقيقي و مِنْ ثَمّ فان ذلك يتيح زيادة التعامل مع الجهاز المصرفي بسبب حاجة

المستثمرين لتلك الأموال ، كذلك زيادة الوعي المصرفي للأفراد تجاه المصارف من أجل زيادة تعامل الأفراد مع المصارف، و كذلك إعادة النظر بالضمانات المقدمة او سعر الفائدة المدفوع من قبل المقترض إذا كان السبب ناجماً عنها متمثلا بانخفاض حجم القروض الممنوحة، و مِنْ ثَمّ فان تلك الإجراءات تتيح للبنك المركزي العراقي القدرة الكبيرة في التحكّم بعرض النقد من خلال هذه الأداة و لما لهذه الامكانية من أهميّة كبيرة للبنك المركزي في تحقيق أهدافه في الاقتصاد من خلال التحكّم في حجم المعروض النقدي.

الكلمات الاساسية: نسبة الاحتياطي القانوني، الائتمان النقدي، نموذج ARDL.

Research Summary:

The phenomenon of inflation is the main problem that central banks face in the world, which arises mainly, and as the monetary school confirmed, from the high volume of money supply in the economy in relation to commodity supply, and there are many tools that central banks possess to control the volume of money supply by transferring the proposed policy to the bank Central to banks and thus to the real economy, so the current research tries to focus on the legal reserve ratio as a tool of monetary policy in affecting the ability of commercial banks to grant cash credit in Iraq, and the temporal limits of the research for the period 2008-2020 are represented by quarterly data, And through the standard model 1 in which the Ardl model was used, the research concluded that there is an effect and an inverse relationship in the short term between the ratio of the legal reserve expressed by the size of the legal reserve for the previous period and the ability of commercial banks to grant loans in the current period, and this is consistent with the research hypothesis, and this The effect is non-existent in the long term, although the Central Bank of Iraq worked to reduce the legal reserve ratio on total deposits in order to Stimulating banks to turn towards the market, while the surplus reserves were high throughout the research period, despite the trend of cash credit towards the rise, but it is not of a large size that is equivalent to reducing the legal reserve ratio, and this confirms the banks' reservation on the funds deposited with them and the lack of trend towards the market in a large way. And keeping it with the Central Bank of Iraq in the form of a surplus reserve in addition to the legal percentage imposed on it by the Central Bank of Iraq according to the law. Banking for individuals towards banks in order to increase the dealings of individuals with banks, as well as review the guarantees provided or the interest rate paid by the borrower if the reason resulted from them represented by the decrease in the volume of loans granted, and therefore these procedures allow the Central Bank of Iraq the great ability to control the offer Cash

through this tool and because of this possibility of great importance to the central bank in achieving its goals in the economy by controlling the volume Money supply.

Keywords: legal reserve ratio, cash credit, ARDL model.

المقدمة:

تُعدّ السياسة النقدية أحدّ الجوانب المهمة ضمن السياسة الاقتصادية الكلية لأيّ اقتصاد، و تمتلك أدوات تتحكم من خلالها في التأثير على الاقتصاد الكلي، و هذه الأدوات هي سعر الفائدة و نسبة الاحتياطي القانوني و عمليات السوق المفتوحة، و تستعمل السياسة النقدية هذه الأدوات حسب ما تقتضيها حاجة الاقتصاد، ففي أوقات الكساد تعمل على تخفيض سعر الفائدة و خفض نسبة الاحتياطي القانوني و دخول المركزي كمشتري للأوراق المالية من أجل توفير السيولة للاقتصاد و مِنْ ثَمّ معالجة نقص الطلب التي يعاني منها الاقتصاد، و على العكس من ذلك ففي أوقات التضخّم تعمل السياسة النقدية على رفع سعر الفائدة و رفع نسبة الاحتياطي القانوني و دخول المركزي كبائع للأوراق المالية في الاقتصاد من أجل سحب السيولة النقدية التي يعاني منها الاقتصاد و التي أدّت إلى حدوث فائض في الطلب الكلي.

ووفقاً لمّا تَمّ ذكرهُ انفاً يبحث البحث الحالي عن دور نسبة الاحتياطي القانوني في التأثير على حجم الائتمان النقدي التي تمنحه المصارف التجارية للاقتصاد.

أهميّة البحث

تتمثّل أهميّة البحث لإيضاح قدرة السياسة النقدية من خلال نسبة الاحتياطي القانوني في التأثير على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان النقدي، و مِنْ ثَمّ بيان أهميّة هذه الأداة كوسيلة للتحكم في مناسيب السيولة ضمن الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

تُعدّ ظاهرة التضخّم المشكلة الأساس التي تواجهها البنوك المركزية في العالم و التي تنشأ أساسا وكما اكدت المدرسة النقدية من ارتفاع حجم المعروض النقدي في الاقتصاد بالنسبة للمعروض السلعي، و هنالك العديد من الأدوات التي تمتلكها البنوك المركزية للسيطرة على حجم المعروض النقدي من خلال نقل السياسة المقترحة للبنك المركزي إلى المصارف و مِنْ ثَمّ إلى الاقتصاد الحقيقي، لذلك فالبحث الحالي يحاول التركيز على نسبة الاحتياطي القانوني كأداة من أدوات السياسة النقدية في التأثير على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان النقدي في العراق

هدف البحث:

1- تحليل اتجاهات نسبة الاحتياطي القانوني و مِنْ ثَمّ حجم الاحتياطي القانوني و حجم الاحتياطي الفائض و الائتمان النقدي خلال مدة البحث.

2- تحليل قدرة البنك المركزي العراقي في التأثير على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان النقدي و من خلال نسبة الاحتياطي القانوني.

فرضية البحث:

ينطلق البحث الحالي من فرضية مفادها "إنّ نسبة الاحتياطي القانوني لها تأثير في قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان النقدي في العراق ".

الحدود الزمانية والمكانية:

تتمثّل الحدود الزمانية للبحث بالمدّة 2008-2020 بواقع بيانات ربع سنوية، أمّا الحدود المكانية فتتمثّل بدراسة تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في التأثير على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان النقدي في الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث:

من أجل الوصول إلى مشكلة وهدف الدراسة استعمل الباحث القياس والتحليل الاقتصادي للتحقق من دور نسبة الاحتياطي القانوني في التأثير على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان النقدي.

هيكلية البحث:

من أجل التحقّق من فرضية البحث، تم تقسيم البحث على أربعة مباحث، اذ تناول المبحث الأول الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة النقدية و نسبة الاحتياطي القانوني، واستعرض المبحث الثاني الإطار المفاهيمي لمفهوم المصارف التجارية و الائتمان النقدي، أمّا المبحث الثالث فتناول تحليل تأثير تطور نسبة الاحتياطي القانوني على الائتمان النقدي في العراق للمدة 2008-2020 ، و استعرض المبحث الرابع صياغة انموذج قياسي لغرض توضيح الارتباط بين متغيرّات الدراسة و التوصّل إلى مدى التوافق مع فرضية الدراسة، و اخيرا توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدّة وعلى ضوئها قُدّمَتْ توصيات عدّة لغرض معالجة بعض نواحي الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم السياسة النقدية و نسبة الاحتياطي القانوني

أولا/ مفهوم السياسة النقدية:

هي الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على عرض النقود في أيّ اقتصاد و ذلك من خلال الأدوات التي يمكن استعمالها في ذلك المجال، أي إنّ السياسة النقدية هي السياسة التي تتولّى تنظيم المعروض النقدي و تسمى هذه السياسة أيضا بسياسة الائتمان و تلعب هذه السياسة أهميّة كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أمّا الأدوات التي يمكن للسياسة النقدية و الائتمانية استعمالها فتتسم بالتنوع و التعدد و مِنْ أهمّها: سعر الصرف، سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، تغيير نسبة الاحتياطي

القانوني، الرقابة المباشرة على الائتمان وغيرها ، و تتوقّف فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الاقتصاد على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدّل من المدخرات و الودائع بحيث يصبح حجم النقود المتداول خارج الدورة المصرفية منخفضا إلى ادنى حدّ ممكن إلّا أنّ ذلك يواجه تحديات عدّة منها ضعف التعامل مع البنوك ممّا قد يُفَسّر بقلّة الثقة في القطاع المصرفي كذلك ضعف التعامل بالنقد الالكتروني و هذا يعني ارتفاع التعامل بالنقود الورقية ممّا سيكون له تأثير على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية (الخطيب و دياب، 2013، 181-182)

ثانيا/ مفهوم نسبة الاحتياطي القانوني:

و تمثّل نسبة ما يحتفظ به البنوك التجارية من ودائعها لدى البنك المركزي و تسجل في جهة الخصوم ضمن ميزانية البنك المركزي و الذي يحدّد نسبتها الأخير وفق سياسة معينة و أول من طبّقها الولايات المتحدة الامريكية عام 1933، و يمكن ان لا تؤثّر هذه السياسة على حجم الائتمان اذا كان للبنوك التجارية احتياطيات فائضة او لديها مصادر تمويل أخرى متاحة، و تُعدّ هذه الأداة مهمّة للبنك و المتعاملين معا إذْ تؤثّر على حجم الائتمان لدى المصارف و أيضا الحفاظ على حقوق المودعين في حال إفلاس المصرف(خليل، 2014، ص 99-101)

و يمكن تعريف نسبة الاحتياطي القانوني بأنّها النسبة من الودائع لدى البنوك و هذه النسبة يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف، و هي أحدّى أدوات السياسة النقدية و التي تستهدف التأثير في عرض النقد من خلال التحكّم في قدرة البنوك على توليد الائتمان.

و يستعمل البنك المركزي هذه السياسة في اتجاهين مختلفين وفقا لأهداف السياسة النقدية:

1. **اتجاه زيادة نسبة الاحتياطي القانوني:** و يسمّى هذا الاتجاه بالاتجاه التقييدي أو الاتجاه الانكماشي، اذ يستهدف البنك المركزي إلى تقييد عرض النقد من خلال الحدّ من قدرة البنوك على الإقراض و مِنْ ثَمّ تقييد التوسع في الاستثمار يستعمل هذا الاتجاه عند مكافحة التضخّم و القضاء على الفجوة التضخمية، إذْ يلاحظ عند رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع، فان قدرة البنوك التجارية على الإقراض تنخفض و مِنْ ثَمّ تنخفض قدرتها على توليد الائتمان و هذا بدوره يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.
2. **اتجاه تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني:** و هذا يُعرُف بالاتجاه التوسّعي إذْ يهدف البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة البنوك على منح القروض و مِنْ ثَمّ زيادة الاستثمار، و يستخدم البنك المركزي هذه السياسة في أوقات الكساد الاقتصادي، اذ يلاحظ عند تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع فان قدرة البنوك التجارية تبعا لذلك تزداد على منح القروض و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار و الطلب الكلّي (الافندي، 2012، 259) .

المبحث الثاني

إطار نظري لمفهوم المصارف التجارية و الائتمان النقدي

أولا/ مفهوم المصارف التجارية أو البنوك التجارية:

يُعرّف البنك التجاري أو (بنك الودائع) بأنّه مؤسّسة ائتمانية غير متخصصة تضطلع بمهمة تلقّي الودائع القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير و التعامل بشكل أساسي في الائتمان قصير الأجل و لهذا يُطلقّ على هذه البنوك اسم بنوك الودائع، اذ تقوم هذه البنوك بقبول الودائع و خلقها و تلعب دورا مهما في التأثير على عرض النقد من خلال هذه العملية و بذلك لا تُعدّ بنوك تجارية ما لم تتميز بقبول الودائع تحت الطلب او اذا انحصر نشاطها الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان الطويل الأجل كبنوك الادخار و بنوك الرهن العقاري غير ان التطور المصرفي عموما اتجه إلى توسيع نطاق عمليات البنوك التجارية ليشمل الأنواع الأخرى(خليل، 2014، ص: 111- 112)

و تعرف أيضا المصارف التجارية بأنّها مؤسسّات مالية يرتكز نشاطها على قبول الودائع و منح الائتمان فهي بذلك تلعب دور الوساطة بين مجموع المدخرين و بين مجموع طالبي الأموال، أي أنّها تعمل على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الأفراد و الدولة بهدف اقراضها للأخرين وفق شروط معينة فهي تعتبر الوسيطة بين وحدات الفائض و وحدات العجز المالي كما أنّها مؤسسات مالية لتجميع النقود الفائضة لمن يحتاجها بضمانات، و تشكل المصارف التجارية في مجموعها الجهاز المصرفي لاقتصاد ما و هدفها تحقيق اقصى ربح ممكن و بأقل التكاليف من خلال خلف نقود الودائع و تقديم الخدمات المصرفية، و تُعدّ المصارف التجارية بمثابة مصارف ائتمان تتعامل عادة بالائتمان قصير الاجل، و تتلقى الودائع الجارية في الغالب، و قد تميزت المصارف التجارية بالعديد من الخصائص ميزتها عن باقي مؤسسات الوساطة المالية الأخرى و هما الربحية و السيولة(نافع ، 2020، ص 40)

ثانيا/ مفهوم الائتمان:

الائتمان يعني الثقة و هي الأساس الذي يحدّد رغبة البنك وقبوله بمنح عميله مبلغا من المال كقرض ، و يقوم العميل بسداده في أوقات لاحقة، و للائتمان تكلفة يَتُمّ على أساسها تحديد ثمن الائتمان (الفائدة) و تتمثّل في ثلاثة عناصر: وهي العائد على رأس المال المقترض و نصيب من نفقات البنك و هامش لتغطية المخاطر المحيطة بالمشروع(الخطيب، 2014، ص: 320).

و هنالك أنواع عدّة للائتمان تتمثّل بالآتي (الخطيب، 2014، ص: 321):

1- **الائتمان بالنسبة للمدة:** فهو أمّا ائتمان قصير الأجل أو متوسّط او طويل الأجل، و يؤثّر ذلك في عملية احتساب سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك نظير منح الائتمان.
2- **الائتمان بالنسبة للأغراض:** فقد يكون الائتمان أمّا لأغراض إنتاجية أو استهلاكية أو تجارية.

3- **الائتمان بالنسبة للضمانات:** فهوا أمّا ائتمان شخصي يرتكز على ثقة البنك بالزبون دون غيرها أو ائتمان برهونات أو كفالات يقّدمها الزبون إلى البنك و يسمى في هذه الحالة بالائتمان العيني.

المبحث الثالث

تحليل تأثير تطور نسبة الاحتياطي القانوني على الائتمان النقدي في العراق للمدة 2008-2020

تقوم البنوك المركزية بالإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي والمؤسّسات المالية من أجل تحقيق الاستقرار في الأسعار و بناء جهاز مالي سليم قادر على إنجاز مهامه بكُلّ يسر و سهولة فضلاً عن تقديم الأموال للوحدات على شكل خدمات مصرفية متعدّدة التي تكون بحاجة إلى الأموال من خلال قبول الودائع من الوحدات التي تكون لديها فائض من الاموال.

يلاحظ من الجدول (1) أحدّى الأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي متمثّلة بنسبة الاحتياطي القانوني على إجمالي الودائع، إذْ كانت هذه النسبة عام 2008 (55%) و أصبحت عام 2009 (25%) و في عام 2010 أصبحت (15%) و استمرّتْ حتى نهاية مدّة البحث على هذه النسبة.

و يلاحظ من الجدول (1) و الشكل (1) أنّ البنك المركزي العراقي عمل على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على إجمالي الودائع من أجل تحفيز المصارف بالاتّجاه نحو السوق من خلال منح القروض، في حين كان الاحتياطي الفائض [1] مرتفعا طيلة مدّة البحث و كان أكبر من النسبة المفروضة بموجب القانون(الاحتياطي القانوني) ، و هذا يؤكّد على تحفظ المصارف على الأموال المودعة لديها و عدم الاتجاه نحو السوق بشكل كبير و الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي العراقي على شكل احتياطي فائض فضلاً عن النسبة القانونية المفروضة عليها من قبل البنك المركزي العراقي بموجب القانون على الرغم من اتجاه الائتمان النقدي نحو الارتفاع لكن ليس بالحجم الكبير.

الشكل (1)

اتّجاهات إجمالي الودائع الخاضعة للاحتياطي و الاحتياطي الإلزامي و الاحتياطي الفائض و الائتمان النقدي للمدّة (2008-2010) (مليون دينار)

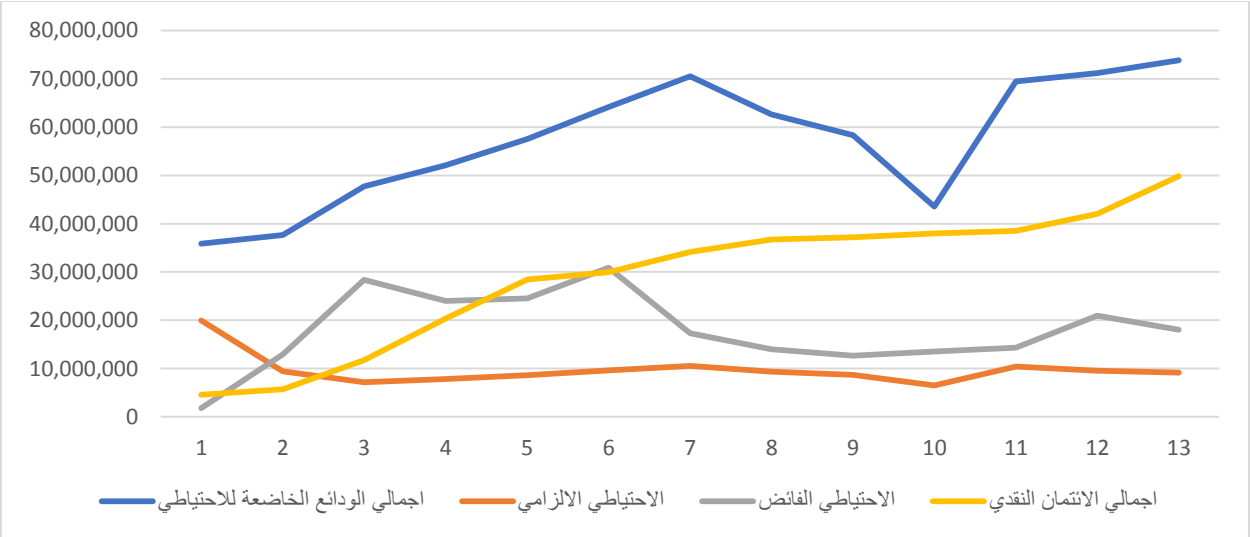

[1] يمثّل الزيادة في ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي العراقي عن متطلّبات الاحتياطي القانوني

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1)

الجدول (1)

اتجاهات الاحتياطي الإلزامي و الفائض و الائتمان النقدي و نسبة الاحتياطي القانوني خلال مدة البحث (مليون دينار) (2020-2008)

السنة	إجمالي الودائع الخاضعة للاحتياطي	الاحتياطي الإلزامي	الاحتياطي الفائض	إجمالي الائتمان النقدي	نسبة الاحتياطي القانوني
2008	35,833,740	19,993,802	1,790,445	4,596,423	55
2009	37,667,044	9,416,761	12,929,391	5,690,116	25
2010	47,700,620	7,155,093	28,400,849	11,721,535	15
2011	52,099,020	7,814,853	24,025,157	20,353,139	15
2012	57,493,484	8,624,023	24,518,041	28,438,688	15
2013	64,179,213	9,626,882	30,900,763	29,952,012	15
2014	70,507,354	10,576,103	17,316,891	34,123,067	15
2015	62,634,213	9,390,493	13,978,052	36,752,686	15
2016	58,341,942	8,707,551	12,698,011	37,180,123	15
2017	43,532,158	6,505,171	13,570,109	37,952,829	15
2018	69,433,320	10,409,660	14,301,259	38,486,947	15
2019	71,194,298	9,580,388	20,975,106	42,052,511	15
2020	73,801,364	9,193,395	18,028,555	49,817,737	15

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية متفرقة للمدة (2008-2020)

المبحث الرابع

القياس و التحليل الاقتصادي لتأثير نسبة الاحتياطي القانوني على قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان النقدي.

1- البيانات المستعملة في التحليل القياسي:

الجدول (2)

اتجاهات الاحتياطي الإلزامي و الائتمان النقدي المصرفي (مليون دينار) خلال المدة (2008-2020)

السنة	الاحتياطي الإلزامي	إجمالي الائتمان النقدي
2008 Q1	15,577,377	3,833,913
2008 Q2	16,862,844	3,456,671
2008Q3	18,521,893	4,813,224
2008 Q4	19,993,802	4,596,423
2009 Q1	9,329,865	5,172,213
2009 Q2	8,314,710	5,239,657
2009Q3	9,112,920	5,381,913
2009 Q4	9,416,761	5,690,116
2010 Q1	9,970,024	8,030,257
2010 Q2	8,300,682	10,369,738
2010 Q3	6,466,559	10,885,131
2010 Q4	7,155,093	11,721,535
2011 Q1	6,993,059	14,959,024
2011 Q2	7,189,135	16,297,211

17,300,199	7,296,771	2011 Q3
20,353,139	7,814,853	2011 Q4
22,094,388	7,771,946	2012 Q1
24,234,112	8,696,283	2012 Q2
26,959,961	8,464,761	2012 Q3
28,438,688	8,624,023	2012 Q4
27,302,645	9,304,745	2013 Q1
28,894,759	9,148,784	2013 Q2
29,110,376	9,655,350	2013 Q3
29,952,012	9,626,882	2013 Q4
30,439,588	9,924,365	2014 Q1
32,637,994	9,731,376	2014 Q2
33,481,618	9,839,910	2014 Q3
34,123,067	10,576,103	2014 Q4
35,352,668	10,097,815	2015 Q1
36,105,839	9,868,600	2015 Q2
36,736,250	9,530,111	2015 Q3
36,752,686	9,390,493	2015 Q4
36,576,067	8,612,505	2016 Q1
36,348,946	8,615,026	2016 Q2

36,487,068	8,544,755	2016 Q3
37,180,123	8,707,551	2016 Q4
36,679,551	6,179,429	2017 Q1
36,956,314	6,295,404	2017 Q2
37,562,494	6,093,313	2017 Q3
37,952,829	6,505,171	2017 Q4
38,474,717	6,667,478	2018 Q1
39,125,637	8,931,307	2018 Q2
38,499,017	9,488,979	2018 Q3
38,486,947	10,409,660	2018 Q4
38,895,529	10,099,462	2019 Q1
39,160,620	9,177,853	2019 Q2
41,197,167	9,237,538	2019 Q3
42,052,511	9,580,388	2019 Q4
42,126,769	9,498,669	2020 Q1
43,734,641	9,317,852	2020 Q2
47,299,950	8,896,042	2020 Q3
49,817,737	9,193,395	2020 Q4

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، https://cbiraq.org/، 2022/11/5.

2- بناء النموذج:

لغرض قياس تأثير الاحتياطي الإلزامي على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان النقدي، سيتكون لدينا النموذج الاتي:

cash credit = f compulsory reserve.....1

من المعادلة (1) يمكن توصيف انموذج (ARDL) والذي يقيس العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين متغيرّات الانموذج ويمكن توضيحه بالصيغة الآتية:

$$Yi = \alpha_0 + \beta iXi + Ui$$

إذْ:

compulsory reserve (x): و تمثّل الاحتياطي الإلزامي الذي تحتفظ به المصارف التجارية لدى البنك المركزي وفق النسب المحددة من قبل البنك المركزي العراقي وفقا لسياسته.

cash credit (y): تمثّل حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للاقتصاد العراقي.

3- اختبار جذر الوحدة (Unit root test):

يُعدّ اختبار جذر الوحدة من الاختبارات الأساس و الاولية لغرض تحديد النماذج التي سوف تستعمل في التحليل، و سيَتُمّ استعمال اختبار فليبس براون (Phillips Perron-test) و الذي يعتبر من أكثر الاختبارات دقة في حالة العينات الصغير(عمار حمد خلف، 2015: ص86)، و يشير الجدول (3) إلى نتائج اختبار (Phillips Perron-test) إذْ يتبيّن أنّ المتغير التابع (y) ساكن عند الفرق الأول I(1)، أمّا المتغيّر المستقل (x) فأنّه حقّقَ حالة السكون أيضا عند الفرق الأول I(1)، و على أساس تلك النتائج يجب استعمال نموذج ARDL في تحليل العلاقة بين متغيرّات الدراسة لأنه يقبل المتغيّرات عند درجات سكون مختلفة او متساوية بشرط عدم سكونها عند الفرق الثاني(بتال و اخرون، 2019، ص:90).

الجدول (3)

نتائج اختبار فيلبس- بيرون (pp) لجذر الوحدة

المتغير	بالمستوى I(0)			بالفرق الأول I(1)		
	حدّ ثابت	حدّ ثابت واتّجاه عام	بدون حدّ ثابت و اتّجاه عام	حدّ ثابت	حدّ ثابت و اتّجاه عام	بدون حدّ ثابت و اتّجاه عام

	P-value	P-value	P- value	P-value	P-value	P- value
(الائتمان النقدي) y	0.8506	0.8596	0.9978	0.0002*	0.0013*	0.0043*
(الاحتياطي الإلزامي) x	0.0556	0.3992	0.1591	0.0000*	0.0000*	0.0000*

المصدر: من عمل الباحث وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

***معنوية عند مستوى 5%.**

ملاحظة: تم استعمال القيمة الاحتمالية (p-value) إذّ يُعدّ أسلوباً إحصائياً متقدّم يحلّ محلّ مقارنة t المحتسبة للمعالم مع قيمة t الحرجة، فإذا كانت قيمة (p-value) أكبر من 5% فإنّ المُعَلمة غير معنوية، أمّا إذا كانت قيمة (p-value) اقل من 5% فان المعلمة معنوية.

4- التكامل المشترك (F-bound test):

يُعدّ اختبار التكامل المشترك من الاختبارات الأساس ضمن نموذج ARDL والذي يجب تحقّق التكامل المشترك بين متغيرّات الدراسة لغرض الاستمرار في التحليل وفي حالة عدم تحقق حالة التكامل المشترك بين متغيرّات الدراسة فانه من الافضل عدم الاستمرار في التحليل لأنّ النتائج ستكون زائفة وغير صحيحة ، ويَتُمّ التحقّق من التكامل المشترك بواسطة اختبار F الحدود (F-bounds) والذي تتضح نتائجه في الجدول (4)، وتم استعمال التكامل المشترك F الحدود F-bounds) لأنّه يقبل المتغيّرات من درجات سكون مختلفة.

الجدول (4)

اختبار F الحدود F -bounds للتكامل المشترك للنموذج المقدر

قيمة F المحتسبة	F-statistic = 4.251292	
القيم الحرجة	الحدّ الادنى I(0)	الحدّ الاعلى I(1)
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

ملاحظة: هذه التقديرات استناداً إلى أنموذج ARDL المقدر على أساس معيار Akaike info criterion (AIC) (2،0).

يشير الجدول (4) إلى نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج، إذْ يتبيّن أنّ قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (4.251292) وتُعدّ أكبر من الحدّ الأعلى (4.16) وأكبر من الحدّ الأدنى (3.62) عند مستوى معنوية (5%) ممّا يستدعي ذلك إلى رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرّات الانموذج وقبول الفرضية البديلة والتي تنصّ على وجود التكامل المشترك بين متغيرّات الانموذج.

5- تقدير النموذج القياسي:

يشير الجدول (5) إلى وجود تأثير و علاقة عكسية في الأجل القصيرما بين الاحتياطي القانوني للمدّة السابقة و قدرة المصارف التجارية في منح القروض في المدّة الحالية و هذا التأثير ينعدم في الأجل الطويل على الرغم مِنْ أنّ البنك المركزي العراقي عمل على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على إجمالي الودائع من أجل تحفيز المصارف بالاتجاه نحو السوق، في حين الاحتياطي الفائض كان مرتفعا طيلة مدة البحث و كان أكبر من النسبة المفروضة بموجب القانون (الاحتياطي القانوني) كما يتضح في الجدول (1)، و هذا يؤكد على تحفظ المصارف على الأموال المودعة لديها و عدم الاتجاه نحو السوق بشكل كبير و الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي العراقي على شكل احتياطي فائض فضلاً عن النسبة القانونية المفروضة عليها من قبل البنك المركزي العراقي بموجب القانون على الرغم من اتجاه الائتمان النقدي نحو الارتفاع لكن ليس بالحجم الكبير، و السبب أمّا أنْ يكون بسبب غياب القطاع الحقيقي أو انخفاض الطلب من قبل الأفراد المستهلكين على القروض و التي قد تكون بسبب عوائق دينية تمنع الأفراد من الاقتراض و التسليف من المصارف أو تعقيدات من قبل المصارف من إذْ الضمانات المقدمة أو ارتفاع سعر الفائدة.

أمّا قيمة معامل تصحيح الخطأ ECT فأنّها تشير إلى ان الانموذج في الأجل القصير يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل ويستدل ذلك من ان قيمتها المقدرة (coefficient) سالبة (-0.185063) وقيمة (P-value) الخاصة بها معنوية (0.0002)، إذا يعتبر ذلك شرط ضروري لتحقيق النموذج التوازن في الأجل الطويل بسرعة (0.18) في السنة الواحدة.

الجدول (5) تقدير العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل و معامل تصحيح الخطأ

العلاقة في الأجل القصير و معامل تصحيح الخطأ		
المتغيرات	**Coefficient**	**P- value**
D(Y(-1)	**0.314933-**	**0.0258**
ECT*	**0.011144-**	**0.0007**
العلاقة في الأجل الطويل		
المتغيرات	**Coefficient**	**P- value**
X	**3.383088-**	**0.5613**
C	**1.17**	**0.2192**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

*** تمثّل حدّ تصحيح الخطأ Error Correction Term.**

6- التأكد من عدم وجود المشاكل قياسية:

من خلال الجدول (6) و الذي يظهر نتائج اختبار الارتباط الذاتي و عدم ثبات تجانس التباين بين الاحتياطي الإلزامي و الائتمان النقدي للمصاف التجارية، اذ يتبيّن أنّ النموذج خالٍ من المشاكل القياسية ويمكن ملاحظة أنّ قيمة Prob. F لكلا الاختبارين أكبر من مستوى (5%) و بذلك نقبل فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود المشاكل المذكورة آنفاً و نرفض الفرضية البديلة و التي تنص على وجود المشاكل المذكورة آنفاً في النموذج المقدر.

الجدول (6)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي و عدم ثبات تجانس التباين للنموذج المقدر

Breusch – Godfrey serial correlation LM test:			
F-statistic	**0.396638**	**Prob. F (2،44)**	**0.6750**
Obs*R-squared	**0.885485**	**Prob. Chi- Square (2)**	**0.6423**
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	**0.369234**	**Prob. F (1, 47)**	**0.5463**
Obs*R-squared	**0.381945**	**Prob. Chi- Square (1)**	**0.5366**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

الاستنتاجات:

توصّل البحث إلى وجود تأثير و علاقة عكسية في الأجل القصيرما بين نسبة الاحتياطي القانوني معبرا عنها بحجم الاحتياطي القانوني للمدّة السابقة و قدرة المصارف التجارية في منح القروض في المدّة الحالية و هذا يتطابق مع فرضية البحث، و هذا التأثير ينعدم في الأجل الطويل على الرغم من أنّ البنك المركزي العراقي عمل على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على إجمالي الودائع من أجل تحفيز المصارف بالاتجاه نحو السوق، في حين الاحتياطي الفائض كان مرتفعا طيلة مدة البحث على الرغم من اتجاه الائتمان النقدي نحو الارتفاع لكن ليس بالحجم الكبير الذي يوازي تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، و هذا يؤكد على تحفظ المصارف على الأموال المودعة لديها و عدم الاتجاه نحو السوق بشكل كبير و

الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي العراقي على شكل احتياطي فائض فضلاً عن النسبة القانونية المفروضة عليها من قبل البنك المركزي العراقي بموجب القانون و هذا التحفظ للمصارف في الاتجاه نحو السوق يعود لأسباب عديدة أمّا ان تكون بسبب غياب القطاع الحقيقي أو انخفاض الطلب من قبل الأفراد المستهلكين على القروض و التي قد تكون بسبب عوائق دينية تمنع الأفراد من الاقتراض و التسليف من المصارف أو تعقيدات من قبل المصارف من إذْ الضمانات المقدمة او ارتفاع سعر الفائدة ، و مِنْ ثَمّ كانت النتائج مختلفة عن الفرضية التي انطلق منها البحث و التي تتوافق مع الإطار النظري من ان تخفيض نسبة الاحتياطي سيعمل على زيادة القروض الممنوحة للاقتصاد في الأجل الطويل.

التوصيات:

على الرغم من أهميّة هذه الأداة التي تعتمدها البنوك المركزية كوسيلة للتحكم في عرض النقد إلّا أنْ هذه الأداة وحسب الجانب التحليلي و القياسي تبين عدم تأثيرها على حجم الائتمان في الأجل الطويل لذلك يوصي الباحث بالآتي:

الاهتمام بالقطاع الحقيقي و مِنْ ثَمّ فان ذلك يتيح زيادة التعامل مع الجهاز المصرفي بسبب حاجة المستثمرين لتلك الاموال، كذلك زيادة الوعي المصرفي للأفراد تجاه المصارف من أجل زيادة تعامل الأفراد مع المصارف، و كذلك إعادة النظر بالضمانات المقدمة او سعر الفائدة المدفوع من قبل المقترض اذا كان السبب ناجم عنها متمثلا بانخفاض حجم القروض الممنوحة، و مِنْ ثَمّ فان تلك الإجراءات تتيح للبنك المركزي العراقي القدرة الكبيرة في التحكّم بعرض النقد و من خلال هذه الأداة و لما لهذه الامكانية من أهميّة كبيرة للبنك المركزي في تحقيق أهدافه في الاقتصاد من خلال التحكّم في حجم المعروض النقدي.

قائمة المصادر:

1. الافندي، محمد احمد(2012)، مبادئ الاقتصادي الكلي، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، الأردن.
2. بتال، احمد حسين و الجميلي، سامي حميد و الجميلي، فراس خميس علي، تأثير التحرير المالي على رأس المال البشري في العراق دراسة قياسية للمدة (2005 – 2016)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 11، العدد 27، 2019.
3. البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، https://cbiraq.org/.
4. الخطيب، فاروق بن صالح (2014)، النقود و السياسات النقدية، الطبعة الأولى.
5. الخطيب، فاروق بن صالح و عبد العزيز بن احمد دياب(2013)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية.
6. خلف، عمار حمد، 2015 ، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستعمال برنامج Eviews، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية و الاقتصادية و العلوم الاخرى، بغداد.
7. خليل، عبد القادر(2014)، الاقتصاد النقدي و المصرفي الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر.
8. نافع، عمر إيهاب(2020) الجهاز المصرفي و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار امجد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.